



التأمين دليل ضريبة القيمة المضافة | VATGIN1

سبتمبر 2018



المحتوى

4	1. التأمين - ملاحظات إرشادية
4	1.1. لمحة عامة
4	1.1.1. نبذة مختصرة
4	1.1.2. الهدف من هذا الدليل
4	1.1.3. من الذي ينبغي عليه الاطلاع على هذا الدليل؟
4	2. التأمين
4	2.1. التأمين - معلومات أساسية
4	2.1.1. ما هو التأمين؟
6	2.1.2. ما هي إعادة التأمين؟
6	2.2. التأمين - القانون
6	2.2.1. ما هو التأمين كما هو معرف في القانون؟
6	2.2.2. التأمين على الحياة
6	2.2.3. التأمين المرتبط بالنقل الدولي للركاب أو السلع
7	3. ضريبة القيمة المضافة
7	3.1. ما هو التوريد الخاضع لضريبة القيمة المضافة؟
7	3.1.1. النسبة الأساسية
7	3.1.2. نسبة الصفر
7	3.2. ما هو التوريد المعفى من الضريبة؟
8	3.3. التوريدات المتعددة مقابل التوريد الواحد المركب
8	3.3.1. التوريدات المتعددة
8	3.3.2. التوريد الواحد المركب
9	4. التأمين وضريبة القيمة المضافة
9	4.1. المعاملة الضريبية للتأمين والخدمات المرتبطة في الإمارات العربية المتحدة
9	4.1.1. المبدأ العام
9	4.1.2. الخدمات الخاضعة للنسبة الأساسية
10	4.1.3. الخدمات المصدرة
10	4.1.4. الخدمات المستوردة
11	4.1.5. الإعفاء
11	4.1.6. استرداد ضريبة المدخلات
11	4.2. التأمين الإسلامي - المعاملة الضريبية
11	4.2.1. المبادئ
12	4.2.2. الأمثلة
12	4.2.3. المنتجات غير المتناظرة



- 4.3 الأحكام الانتقالية 13
- 4.3.1 عقود التأمين 13
- 4.4 خدمات التأمين الأخرى - المعاملة الضريبية 13
- 4.4.1 التأمين الصحي 13
- 4.4.2 تأمين العقارات 14
- 4.4.3 الوكلاء 14
- 4.4.4 شركات التأمين - خصم التكاليف المطالب بها 14
5. آليات تجزئة ضريبة المدخلات 15
- 5.1 المنهجية العامة لجميع الآليات 15
- 5.1.1 اختبار عادل ومعقول 15
- 5.1.2 الخطوة 1: التخصيص المباشر 15
- 5.1.3 الخطوة 2 - الآلية الأساسية - تخصيص ضريبة المدخلات المتبقية 15
- الملحق أ 17
- المعاملة الضريبية المطبقة على رسوم التأمين 17



1. التأمين - ملاحظات إرشادية

1.1. لمحة عامة

1.1.1. نبذة مختصرة

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة في 1 يناير لسنة 2018. وحيث أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة عامة على الاستهلاك تُفرض على توريد السلع والخدمات، لذلك فإنه يجب على مقدمي خدمات التأمين والخدمات المرتبطة فهم الآثار المترتبة على تطبيق الضريبة في الإمارات العربية المتحدة، وذلك ضمن سياقين:

- تطبيقها على أنشطة جميع مقدمي خدمات التأمين والخدمات المرتبطة؛ و
- المنهجية التي يتعين على مقدمي خدمات التأمين والخدمات المرتبطة في الإمارات تطبيقها لتحديد قيمة ضريبة القيمة المضافة عن التكاليف (أي ضريبة المدخلات) التي يحق لهم استردادها عند قيامهم بتقديم خدمات تأمين وخدمات مرتبطة خاضعة للضريبة وأخرى معفاة منها.

1.1.2. الهدف من هذا الدليل

يتضمن هذا الدليل توجيهات وتوضيحات بشأن خصائص التأمين والخدمات المرتبطة لغايات ضريبة القيمة المضافة.

كما يتضمن هذا الدليل المزيد من التوضيحات عن قطاع التأمين للمساعدة على فهم أي من الخدمات التي يقوم بها قطاع التأمين تكون خاضعة للضريبة وأيها تكون معفاة من الضريبة، ومن ثم مقدار الضريبة التي يمكن استردادها عن التكلفة. ويشرح هذا الدليل مبدأ تجزئة ضريبة المدخلات.

1.1.3. من الذي ينبغي عليه الاطلاع على هذا الدليل؟

يجب على المسؤولين المعنيين بالشؤون الضريبية العاملين في قطاع التأمين في الإمارات العربية المتحدة الاطلاع على هذا الدليل إلى جانب وكلاءهم ومستشاريهم الضريبيين.

كما يجب قراءته إلى جانب دليل ضريبة القيمة المضافة للخاضعين للضريبة.

2. التأمين

2.1. التأمين - معلومات أساسية

2.1.1. ما هو التأمين؟

- ويقصد بالتأمين الخدمات المقدمة من قبل الأعمال أو الأشخاص والتي تشمل ما يلي:
- عقد ينص على منح الطرف المؤمن عليه شيئاً ما في حال وقوع حدث ما؛
 - يجب أن يكون هذا الحدث من الأحداث التي تنطوي على شيء من عدم اليقين؛
 - يجب أن يكون لدى الطرف المؤمن عليه مصلحة قابلة للتأمين عليها في موضوع عقد التأمين.



ومن الناحية العملية:

- تقوم شركة التأمين بتقديم عرض إلى الطرف الذي يُحتمل التأمين عليه، والذي يمكن إما أن يقبل بالعرض أو يرفضه. ويجب أن يتفق الطرفان على المقصد من عقد التأمين؛
- يجب أن تتوافر نية الدخول في علاقة قانونية يكون أحد أطرافها ملزماً بتقديم التأمين؛ و
- يجب أن يكون هناك دفعة أو حق أو ميزة يقدمها الطرف الذي يُحتمل التأمين عليه مقابل عقد التأمين. وتعتبر أقساط التأمين هي المقابل الذي يدفعه المؤمن عليه (حامل وثيقة التأمين) في مقابل وعد شركة التأمين بالدفع وفقاً لشروط الوثيقة.

قد تكون المخاطر التي يغطيها عقد التأمين متنوعة واسعة النطاق ومنها: الحرائق، الحوادث، المركبات، خسارة الأرباح، التعويضات العامة، الصحة، الحياة والأعمال الوقفية.

يُقدم التأمين والخدمات المرتبطة من قبل شركات ووكلاء ووسطاء التأمين والمؤمنين.

بالنسبة لشركات التأمين وإعادة التأمين، فإن الإيرادات تُستمد بشكل رئيسي من أقساط التأمين، رغم أنها قد تحقق أيضاً إيرادات كبيرة من الاستثمارات.

ويحصل وسطاء التأمين (ويشار إليهم بوكلاء ووسطاء التأمين) على الدخل بشكل أساسي في صورة عمولات أو أتعاب، كما أنه قد ينشأ الدخل أيضاً من استثمارات الأموال قصيرة الأجل.

وقد اتّسمت المعاملات في هذا القطاع بالتعقيد وصعوبة التحليل في السابق، سواء من حيث تحديد سلاسل التوريد أو قيم التوريدات المختلفة التي يتم تقديمها.

مع ذلك، وفي الآونة الأخيرة، أصبح من السهل تحديد التأمين والخدمات المرتبطة به، كما أنها أصبحت أكثر شفافية وقابلة للقياس مما كانت عليه في السابق نتيجة للتطورات التقنية والعالمية في طرق إجراء المعاملات.

وبالتالي، فإن نقطة البداية في تحديد المعاملة الضريبية للتأمين والخدمات المرتبطة التي يتم توريدها في الإمارات العربية المتحدة هو أنه يجب تطبيق ضريبة القيمة المضافة إذا كان ذلك ممكناً من الناحية العملية.

- وهناك نوعان محددان من التأمين فقط تم استثنائهما في المرسوم بقانون اتحادي¹ واللائحة التنفيذية² وهما:
 - التأمين على الحياة وإعادة التأمين المرتبط (مغف)³؛ و
 - التأمين المتعلق بالنقل الدولي للسلع والركاب (خاضع للضريبة بنسبة الصفر)⁴.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التأمين يختلف عن الكفالات. فعلى عكس التأمين والذي تنشأ فيه التزامات شركة التأمين نتيجة وقوع حدث معين، فإن "الكفالة" أو "الضمان" هي عادة ضمانات خطية عن خلو السلعة من العيوب وعن التزام المُصنع باستبدال أو إصلاح الأجزاء التالفة أو الأجزاء التي لا تؤدي عملها بكفاءة في سياق التشغيل العادي للسلعة نتيجة التلف والاستهلاك. كما تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك نصوص محددة في التشريعات الضريبية تتعلق بالكفالات، وبالتالي فإنه يجب معاملتها عموماً على أنها خاضعة للضريبة.

¹ المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، ويشار إليه فيما بعد بعبارة "القانون".

² قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، ويشار إليه فيما بعد بعبارة "اللائحة التنفيذية".

³ المادة (3)42(ج) من اللائحة التنفيذية.

⁴ المادة (2)33(ج) من اللائحة التنفيذية.



2.1.2. ما هي إعادة التأمين؟

إعادة التأمين هو أحد ممارسات شركات التأمين التي تحصل على التأمين لحماية نفسها من المخاطر. على هذا النحو، فليس هناك اختلافات كبيرة بين إعادة التأمين وعقود التأمين الأخرى، فالاختلاف الوحيد هو أن الطرف المؤمن عليه هو ذاته شركة تأمين.

2.2. التأمين - القانون

2.2.1. ما هو التأمين كما هو معرّف في القانون؟

كما ذكرنا أعلاه، يتم تعريف فقط فئتان من فئات التأمين بموجب القانون واللائحة التنفيذية وهما:

1. التأمين على الحياة وإعادة التأمين المرتبط؛ و
2. تأمين أو ترتيب التأمين المرتبط بالنقل الدولي للركاب أو السلع.

2.2.2. التأمين على الحياة

يقصد بعبارة عقد التأمين على الحياة: "العقد المبرم قانوناً إلى المدى الذي يضع فيه مبالغ حيز الخطر بالنسبة إلى احتمال انتهاء الحياة البشرية أو استمرارها أو الزواج أو ما يشابهه من علاقات مشروعة بموجب القانون المطبق أو ولادة طفل"5

2.2.3. التأمين المرتبط بالنقل الدولي للركاب أو السلع

وهو عقد تأمين يتم تقديمه فيما يتعلق بالنقل الدولي للركاب أو السلع، بما في ذلك النقل الذي يبدأ في الإمارات العربية المتحدة أو ينتهي فيها أو يمر عبر أراضيها.

كما تم تعريف النقل الدولي على أنه:

- خدمات نقل الركاب أو السلع من مكان في الدولة إلى مكان خارج الدولة6؛ أو
- خدمات نقل الركاب أو السلع من مكان خارج الدولة إلى مكان في الدولة7؛ أو
- خدمات نقل الركاب من مكان في الدولة إلى مكان آخر في الدولة عبر البحر أو الجو أو البر كجزء من توريد نقل دولي لهؤلاء الركاب إذا وقع أي من أول نقطة للمغادرة أو الوجهة النهائية أو كليهما خارج الدولة8؛
- خدمات نقل السلع من مكان في الدولة إلى مكان آخر في الدولة إذا كان توريد الخدمات جزء من أو لغاية توريد خدمات نقل السلع من مكان في الدولة إلى مكان خارج الدولة أو من مكان خارج الدولة إلى مكان في الدولة9.

ويتضمن تعريف التأمين في هذه الحالة القيام بترتيب أي من أشكال التأمين هذه.

5 المادة (1)42(ج) من اللائحة التنفيذية.

6 المادة (1)33(أ) من اللائحة التنفيذية.

7 المادة (1)33(ب) من اللائحة التنفيذية.

8 المادة (1)33(ج) من اللائحة التنفيذية.

9 المادة (1)33(د) من اللائحة التنفيذية.



3. ضريبة القيمة المضافة

3.1 ما هو التوريد الخاضع لضريبة القيمة المضافة؟

تتضمن معظم معاملات الأعمال توريد سلع أو خدمات.

التوريد الخاضع للضريبة هو التوريد الذي يتم فيه:

- توريد سلع أو خدمات؛
- بمقابل؛
- في سياق ممارسة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة؛
- وألا يكون توريداً معفياً من الضريبة.

إذا تمّ تقديم توريد خاضع للضريبة من قبل شخص خاضع للضريبة (أي شخص مسجل أو ملزم بالتسجيل لضريبة القيمة المضافة)، يتوجب فرض ضريبة القيمة المضافة على ذلك التوريد.

تخضع التوريدات لضريبة القيمة المضافة إما بالنسبة الأساسية أو نسبة الصفر في المائة.

3.1.1 النسبة الأساسية

بشكل عام، إذا تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية، فتكون الأعمال المسجلة لضريبة القيمة المضافة قادرة على استرداد ضريبة القيمة المضافة المفروضة عليهم من قبل مورديهم عن السلع والخدمات التي تمّ توريدها، وذلك وفقاً لشروط معينة. وتُعرف ضريبة القيمة المضافة المتكبدة عن المشتريات بمصطلح "ضريبة المدخلات".

3.1.2 نسبة الصفر

يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر بنسبة 0%. وتُعامل تلك التوريدات على أنها توريدات خاضعة للضريبة من كافة النواحي، بما في ذلك حق الشخص الذي يقوم بالتوريد في استرداد ضريبة القيمة المضافة عن نفقات الأعمال الخاصة به.

3.2 ما هو التوريد المعفى من الضريبة؟

على غرار التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر، لا تُحتسب ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات المعفاة. ولكن، وحيث أن هذه التوريدات ليست "توريدات خاضعة للضريبة"، فلا يحق للمورد استرداد ضريبة القيمة المضافة عن النفقات (ضريبة المدخلات) المتكبدة بشكل مباشر لتقديم توريدات معفاة.

بالإضافة إلى ذلك، سيكون على الأعمال التي تقدم توريدات تشمل معاملات ضريبية مختلفة، استخدام آلية لتجزئة ضريبة القيمة المضافة المتكبدة عن التكاليف العامة (أي ضريبة المدخلات التي لا يمكن تخصيصها للتوريدات الخاضعة للضريبة أو التوريدات المعفاة).

لذلك قد تمثل ضريبة القيمة المضافة المتكبدة تكلفة غير قابلة للاسترداد بالنسبة للأعمال التي تقدم توريدات جميعها أو بعضها معفى من الضريبة، على سبيل المثال الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية وخدمات التأمين.

وكما هو منصوص عليه في القانون، وبما يتفق مع التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد اتخذت الدولة منهجاً محدوداً للغاية في تطبيق الإعفاء الضريبي.



وبالتالي، فإن معظم المعاملات التي تتم داخل الدولة تخضع للضريبة مع استثناء عدد محدود للغاية من هذه القاعدة العامة. وتتضمن تلك الاستثناءات تقديم عقود التأمين على الحياة أو نقل ملكيتها أو تقديم إعادة التأمين فيما يتعلق بأي من تلك العقود¹⁰ رهناً باستيفاء شروط محددة تتعلق بالأتعاب¹¹ والرسوم المشابهة كما هو محدد أدناه.

3.3 التوريدات المتعددة مقابل التوريد الواحد المركب

قد تقوم الأعمال بتقديم توريدات متعددة ينطبق عليها سعر واحد شامل لعدد من التوريدات المنفصلة من السلع أو الخدمات. وهذا يختلف عن تقديم توريد واحد لمزيج من السلع أو الخدمات (وهو ما يُعرف بالتوريد الواحد المركب) والذي تنطبق عليه نسبة واحدة من الضريبة.

ويمكن أن تنطبق هذه الحالات على منتجات التأمين التي يمكن أن توضع معاً ضمن "حزمة/باقة" واحدة حيث كان من المعتاد معاملتها كخدمات منفصلة، أو في الحالة المقابلة حيث من الممكن تفكيك التوريد الواحد المركب أو تجزئته بشكل افتراضي إلى أجزاء منفصلة.

3.3.1 التوريدات المتعددة

إذا قمت بتوريدات متعددة، يجب عليك تحديد القيمة الصحيحة لضريبة القيمة المضافة التي يتعين احتسابها فيما يتعلق بكل توريد من تلك التوريدات.

إذا كنت تقوم بتوريدات وكانت تلك التوريدات الفردية:	فيجب عليك:
خاضعة لضريبة القيمة المضافة بذات النسبة	احتساب الضريبة المستحقة على النحو المعتاد
غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة بذات النسبة	احتساب قيمة الضريبة المطبقة على كل توريد لاحتساب القيمة الاجمالية للضريبة المستحقة

إذا لم تكن التوريدات الفردية خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة ذاتها، فيجب عليك استخدام آلية عادلة ومعقولة لتقييم كل توريد على حدة. وقد يتضمن ذلك استخدام تكلفة كل عنصر من عناصر التوريد كبديل لتحديد قيمة هذه العناصر. يجب الإفصاح عن قيمة كل توريد إلى العميل.

على سبيل المثال، تقدم شركة تأمين خدمات التأمين على السيارات والتأمين على الحياة، مع فرض قسطين تأمين منفصلين. يكون التأمين على السيارة خاضعاً للضريبة بينما يكون التأمين على الحياة معفاً من الضريبة. ويعود ذلك إلى أنه لكل منتج سعر محدد بشكل منفصل إلى جانب أن تلك المنتجات ليست مترابطة.

3.3.2 التوريد الواحد المركب

التوريد الواحد المركب هو توريد واحد غير قابل للتجزئة مكون من مزيج من السلع و/أو الخدمات. ويُعامل التوريد على أنه توريد واحد خاضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة واحدة تُطبق على قيمة التوريد ككل. لا تُستخدم عملية التجزئة عند القيام بتوريد واحد مركب.

يكون هناك توريد واحد مركب إذا شكل عنصراً واحداً أو أكثر من عناصر التوريد المكون الأساسي لذلك التوريد وكانت العناصر الأخرى ثانوية مكملة / عرضية للتوريد - أي أنها ليست هدفاً بحد ذاتها وإنما وسيلة للاستفادة من المكون الأساسي بشكل أفضل. ويجب الأخذ في الاعتبار الطبيعة التعاقدية والظروف الأوسع نطاقاً لمثل هذه التوريدات.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك توريد واحد مركب إذا كان التوريد يشمل عنصرين أو أكثر مرتبطين ببعضهما بشكل وثيق بحيث يشكلان توريداً واحداً ليس من الممكن أو من الطبيعي تجزئته.

¹⁰ المادة (42)(3)(ج) من اللائحة التنفيذية.

¹¹ الرسوم في هذا السياق وفي سائر النص تعني أية رسوم صريحة أو خصم أو عمولة أو حسم أو ما شابه ذلك.



ولا يُعد السعر الواحد دليلاً قطعياً، إلا أنه قد يشير إلى وجود توريد واحد مركب. مع ذلك، في حال كانت هناك مؤشرات أن المتلقي كان يقصد شراء خدمتان منفصلتان تخضعان لالتزامات ضريبية مختلفة، فإن ذلك قد يعني الحاجة إلى تجزئة ذلك السعر الواحد.

قد يحدث التوريد الواحد المركب إذا تحققت جميع الشروط الآتية:

- ألا يقوم المورد بتحديد سعر مكونات التوريد بشكل منفصل أو فرض سعر مختلف لها.
- أن يتم توريد جميع مكونات التوريد من خلال مورد واحد.

فعلى سبيل المثال، قد تقدم شركة تأمين تأميناً على الحياة يشمل على عنصراً من عناصر التأمين الصحي لجعل المنتج أكثر جذباً. ويتم ذلك بدون تحديد الأسعار بشكل منفصل. في هذه الحالة، يكون قسط التأمين معفى من الضريبة لأن المكون الرئيسي هو التأمين على الحياة وليس التأمين الصحي.

4. التأمين وضريبة القيمة المضافة

4.1. المعاملة الضريبية للتأمين والخدمات المرتبطة في الإمارات العربية المتحدة

4.1.1. المبدأ العام

المبدأ العام المنصوص عليه في القانون واللائحة التنفيذية هو أن التأمين والخدمات المرتبطة تخضع جميعها لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

سيتم عرض الاستثناءات المحدودة لهذا المبدأ العام في الفقرتين 4.1.3 و 4.1.4 أدناه.

4.1.2. الخدمات الخاضعة للنسبة الأساسية

كما ذكرنا أعلاه، تخضع توريدات التأمين والخدمات المرتبطة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية (أي أنها تُعامل كتوريدات خاضعة للضريبة). كما أنه من الممكن استرداد كامل ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على التكاليف المتعلقة كلياً بالتوريد الخاضع للنسبة الأساسية.

وتم تصنيف عقود التأمين على الحياة وخدمات الوساطة العامة في اللائحة التنفيذية صراحة كخدمات مالية:

- "دفع أو تحصيل أي مبلغ فائدة أو رأس مال أو توزيع أرباح أو أي مبلغ آخر فيما يتعلق بسند دين أو ورق مالي أو ائتمان أو عقد تأمين على الحياة¹².
- "الاتفاق على أو الترتيب لأي من الأنشطة المنصوص عليها في الفقرات من (أ) إلى (ط) من هذا البند [من المادة 42(2)]، باستثناء تقديم استشارات بشأنها¹³"

كما تنص المادة (42)(3) من اللائحة التنفيذية على إعفاء الخدمات المالية التالية من الضريبة:

- الأنشطة المنصوص عليها في البند (2) من هذه المادة التي لا تتم مقابل رسوم صريحة أو خصم أو عمولة أو حسم أو ما شابه ذلك؛ و
- توفير عقد تأمين على الحياة أو نقل ملكيته أو توفير إعادة التأمين لذلك العقد.

يرجى مراجعة الملحق (أ) للاطلاع على أمثلة حول معاملة ضريبة القيمة المضافة المتعلقة برسوم التأمين المعتادة.

12 المادة (42)(2)(ط) من اللائحة التنفيذية.

13 المادة (42)(2)(ي) من اللائحة التنفيذية.



4.1.3 الخدمات المصدّرة

يخضع توريد خدمات التأمين والخدمات المرتبطة إلى متلقي مقيم خارج الدول المطبقة من دول مجلس التعاون الخليجي (سواء كانت ستُعامل تلك الخدمات على أنها معفاة من الضريبة لو تمّ توريدها داخل دول مجلس التعاون أم لا) للضريبة بنسبة الصفر (أي أنها تُعامل كتوريدات خاضعة للضريبة).

يمكن استرداد كامل ضريبة القيمة المضافة المتكبدة عن التكاليف المرتبطة كلياً بالتوريد الخاضع لنسبة الصفر.

تخضع توريدات التأمين والخدمات المرتبطة التي يتمّ تقديمها إلى متلقي مقيم خارج الدولة ولكنه مقيم في إحدى الدول المطبقة، للمعاملات الضريبية الآتية:

- إذا كان المتلقي مسجلاً أو مؤهلاً للتسجيل لضريبة القيمة المضافة في إحدى الدول المطبقة التي تمّ فيها تلقي خدمات التأمين أو الخدمات المرتبطة، فإن التوريد سيُعامل على أنه خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة ويكون المتلقي ملزماً باحتساب ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي في الدولة العضو الأخرى بالنسبة الضريبية المطبقة على تلك الخدمة في تلك الدولة.

وتبقى ضريبة المدخلات المتعلقة مباشرة بمثل هذه التوريدات قابلة للاسترداد حتى وإن كان سيُعامل التوريد على أنه معفياً من الضريبة إذا ما تمّ داخل الدولة 14.

- إذا لم يكن المتلقي مسجلاً أو مؤهلاً للتسجيل لضريبة القيمة المضافة في أي من الدول المطبقة التي تمّ فيها تلقي خدمات التأمين والخدمات المرتبطة، سيكون مكان توريد تلك الخدمات هو الإمارات العربية المتحدة. وفي مثل هذه الحالات، يكون التوريد خاضعاً للقواعد العادية لضريبة القيمة المضافة وسيكون من الممكن استرداد الضريبة بحسب الخدمات الموردة.

4.1.4 الخدمات المستوردة

إذا تلقت أعمال مسجلة لضريبة القيمة المضافة في الدولة خدمات من شخص مقيم خارج الدولة، فإن تلك الخدمات ستخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية إذا كانت تلك التوريدات ستخضع للنسبة الأساسية لو أنها تمت داخل الدولة.

في هذه الحالة، ستخضع الخدمات المستوردة لآلية الاحتساب العكسي كما لو كان المستورد قام بتوريد تلك الخدمات لنفسه. وبالتالي، يجب على المؤسسة المستوردة لخدمات التأمين احتساب ضريبة القيمة المضافة المتكبدة عن الخدمات المستوردة.

كما ستكون مؤهلة للمطالبة باسترداد ضريبة المدخلات عن تلك الخدمات رهنأً بقواعد الاسترداد الأساسية، بما في ذلك القواعد المتعلقة بتجزئة ضريبة المدخلات (راجع البند 5 أدناه).

على سبيل المثال، إذا سلّمت شركة تأمين مقيمة في الإمارات العربية المتحدة مخاطرها المالية إلى شركة لإعادة التأمين مقيمة خارج الدولة، فإن قسط إعادة التأمين المستحق دفعه من قبل شركة التأمين سيخضع لضريبة القيمة المضافة بموجب آلية الاحتساب العكسي (باستثناء إعادة التأمين على الحياة لأن هذا النوع من التأمين هو معفى من الضريبة). وفي الوقت ذاته، بإمكان شركة التأمين أيضاً استرداد ضريبة المدخلات الخاصة بهذه الخدمات، وفقاً للقواعد العادية لاسترداد الضريبة.

14 المادة 52(1)، اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة.



4.1.5 الإعفاء

تُعفى من ضريبة القيمة المضافة الخدمات المالية التي يتم سداد قيمتها من خلال هامش ضمني أو فرق السعر بين العرض والطلب (أي أنه لا توجد رسوم صريحة مفروضة نظير تلك الخدمات)، مما يعني أنها لا تُعامل كتوريدات خاضعة للضريبة.

في جميع الحالات، تُعفى الخدمة المالية الآتية من ضريبة القيمة المضافة:

- توفير عقد تأمين على الحياة أو نقل ملكيته أو توفير إعادة التأمين لذلك العقد.

ونتيجة لذلك، يُطبق الإعفاء الضريبي على أقساط التأمين المستحقة فيما يتعلق بالتأمين على الحياة وإعادة التأمين على الحياة.

لا يمكن استرداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على التكاليف المرتبطة كلياً بالتوريدات المعفاة من الضريبة.

4.1.6 استرداد ضريبة المدخلات

إذا قام مزودو التأمين بتقديم مزيج من التوريدات الخاضعة للضريبة والتوريدات المعفاة من الضريبة، فسينشأ عن ذلك تصنيفهم على أنهم معفاة جزئياً لغايات ضريبة القيمة المضافة وسيتم استرداد ضريبة المدخلات على هذا الأساس.

يجب تجزئة ضريبة القيمة المضافة المتكبدة عن التكاليف المتعلقة جزئياً بتوريدات الخدمات المالية الخاضعة للضريبة والتوريدات المعفاة من الضريبة؛ حيث أنه سيكون الجزء المتعلق بالتوريد الخاضع للضريبة هو فقط القابل للاسترداد. ويتعين على المورد المعني استخدام آلية تجزئة ضريبة المدخلات لتحديد قيمة ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد في مثل هذه الحالات. يرجى مراجعة البند 5 أدناه للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

4.2. التأمين الإسلامي - المعاملة الضريبية

4.2.1. المبادئ

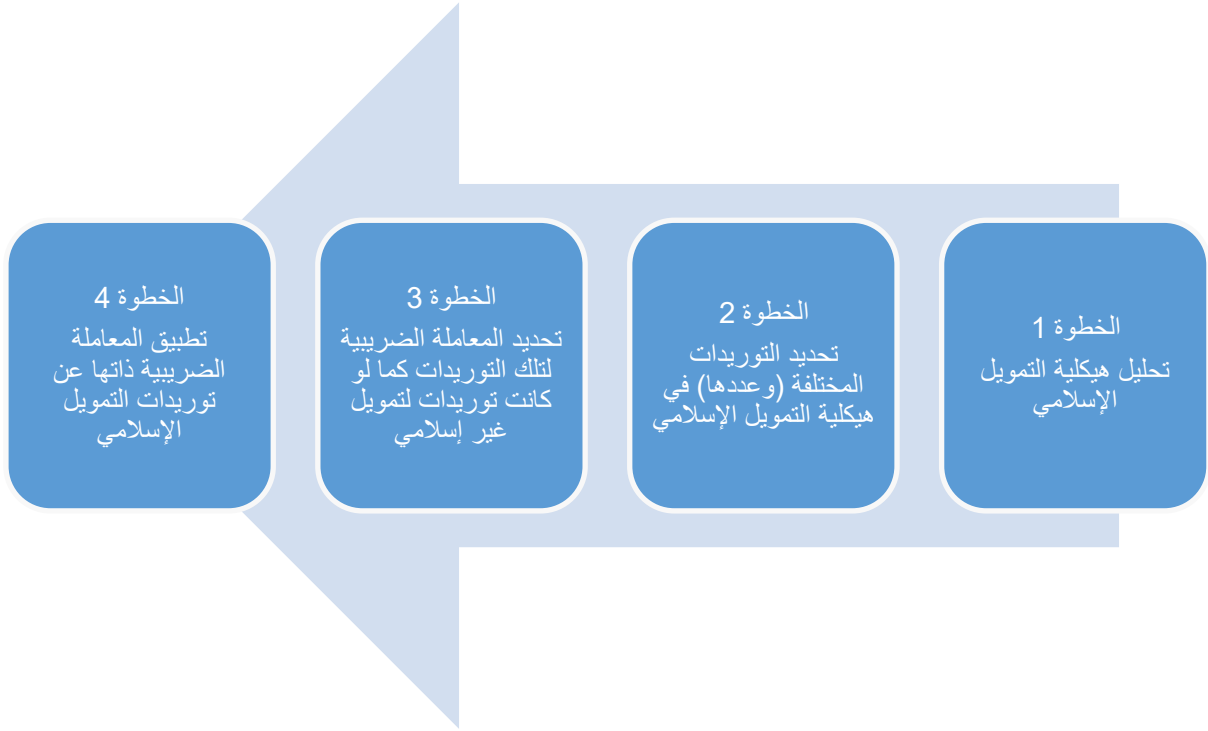
يعامل أي توريد يتم بموجب ترتيب مالي إسلامي¹⁵ مطابقاً للشرعية وله القصد ذاته ويهدف إلى تحقيق النتيجة ذاتها كتلك للمنتجات المالية غير الإسلامية بذات المعاملة التي تطبق على نظيره من الخدمات المالية غير الإسلامية لتكون المعاملة الضريبية في الحالتين هي ذاتها.

وهذا لضمان المساواة في المعاملة ما بين المنتجات المالية الإسلامية وغير الإسلامية.

ولتحديد المعاملة الضريبية الصحيحة لمنتجات التمويل الإسلامي، يجب النظر في هدف وهيكلية وسعر المنتج الإسلامي.

وبالتالي، ولتأكيد الالتزام الضريبي لمنتج التأمين الإسلامي أو إعادة التأمين، يجب تطبيق الخطوات الآتية:

¹⁵ المادة (1)42(د) من اللائحة التنفيذية، يقصد بعبارة "ترتيب مالي إسلامي" عقد خطي يتعلق بتوريد تمويل بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.



4.2.2 الأمثلة

على سبيل المثال، يقدم التكافل العائلي توريد مركب يجمع بين الادخار طويل الأجل والحماية للمشاركين ومن يعيلونهم في حالات الوفاة أو الإعاقة أو النجاة.

عموماً، تعتبر توريدات التكافل العائلي أو إعادة التكافل العائلي معفاة من ضريبة القيمة المضافة مثل نظيرها من منتجات التأمين على الحياة أو إعادة التأمين على الحياة.

في التمويل غير الإسلامي، إذا ارتبط عنصر الادخار بالاستثمار في أحد صناديق الاستثمار وقام مزود خدمة التأمين بفرض رسم منفصل مقابل إدارة هذا الاستثمار، فسيخضع الرسم المتعلق بالمنتج الإسلامي للمعاملة الضريبية ذاتها المطبقة على نظيره من المنتجات غير الإسلامية، أي أنه سيعامل على أنه خاضع للضريبة.

4.2.3 المنتجات غير المتناظرة

مع ذلك من المعروف أن بعض مجالات التأمين الإسلامي قد لا يكون لها نظير مباشر في المعاملة الضريبية المطبقة. وفي هذه الحالات، يؤخذ في الاعتبار الغرض الأساسي لمنتج التأمين وتفصيله وظروفه عند تحديد المعاملة الضريبية المناسبة.

ويتم التعامل مع أي فارق كبير في الالتزام بشكل عام بين منتج التأمين الإسلامي ونظيره غير الإسلامي والذي ينشأ نتيجة لاختلاف المعاملة المطبقة، على أساس كل منتج على حدة.

وعلى مزودي خدمات التأمين الإسلامي المعقدة أو غير قياسي تحليلها بعناية وطلب الحصول على توضيحات من الهيئة المشورة بشأن المعاملة الضريبية المتعلقة بهذه المنتجات.



4.3 الأحكام الانتقالية

4.3.1 عقود التأمين

إذا تم إبرام عقد قبل تاريخ دخول قانون ضريبة القيمة المضافة حيز النفاذ فيما يتعلق بتوريد سيتم تقديمه كلياً أو جزئياً بعد ذلك التاريخ، فستكون ضريبة القيمة المضافة مستحقة على التوريد الذي سيتم بعد تاريخ نفاذ قانون ضريبة القيمة المضافة. وإذا لم يتطرق العقد إلى ضريبة القيمة المضافة، فستُعامل قيمة التوريد الواردة في العقد على أنها تشمل ضريبة القيمة المضافة.

لغايات ضريبة القيمة المضافة، تُعامل عقود التأمين على أنها توريدات لخدمات مستمرة يتم دفع قيمتها عادة بالتقسيط.

وبالتالي، سينترتب على الأحكام الانتقالية لقانون ضريبة القيمة المضافة أن يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأقساط المستحقة بعد تاريخ 1 يناير 2018. ومن المفترض أن شركات التأمين قامت بتطبيق نسبة تناسبية عادلة ومعقولة على الأقساط المستلمة قبل تاريخ 1 يناير 2018 والتي تتعلق بخدمات سيتم تقديمها بعد ذلك التاريخ، وكذلك تطبيق المعاملة الضريبية المناسبة على ذلك الجزء من الأقساط الخاضع للضريبة.

4.4 خدمات التأمين الأخرى - المعاملة الضريبية

4.4.1 التأمين الصحي

يخضع توفير التأمين الصحي لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية. وإذا كان هذا التأمين مقدماً من قبل صاحب العمل إلى أحد موظفيه كجزء من عقد العمل، سيكون صاحب العمل قادراً على استرداد ضريبة المدخلات التي يتحملها عن تلك المنتجات مع مراعاة القواعد العادية لاسترداد ضريبة القيمة المضافة.

إذا قام صاحب العمل بتقديم تأمين صحي لأسرة الموظف لديه، فستكون ضريبة المدخلات قابلة للاسترداد فقط إذا كان هناك التزام قانونياً لتقديم التأمين إلى أفراد أسرة الموظف.

ويرجع ذلك إلى أن المادة (53) من اللائحة التنفيذية التي تناولت الحالات التي يحظر فيها استرداد ضريبة المدخلات قد تصورت أنه يجوز استرداد التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بمستحقات الموظفين الشخصية (ومنها التأمين الصحي) فقط في الحالات الآتية:

- 1) إذا كان هناك التزام قانوني بتزويد الموظفين بهذه السلع أو الخدمات وفقاً لأي قانون عمل مطبق في الدولة أو منطقة محددة.
- 2) إذا كان التزام تعاقدية أو سياسة موثقة بتزويد الموظفين بهذه السلع أو الخدمات لقيامهم بعملهم وكان من الممكن إثبات أن ذلك يقع ضمن الممارسات العادية للأعمال في سياق توظيف الموظفين.
- 3) إذا كان تقديم السلع أو الخدمات هو توريد اعتيادي وفقاً لأحكام المرسوم بقانون.

الجزء المهم مما ورد أعلاه هو ما يتعلق بالفقرة (2)، فإذا كان التأمين الصحي للأسرة يعتبر التزاماً تعاقدياً، فمن ثم سيكون من الواجب توفيره حتى يقوم الموظف بعمله. وليس ضرورياً أن يقوم الموظف بتوفير التأمين الصحي لأفراد أسرته حتى يتمكن من القيام بعمله، وعلى هذا الأساس فإن ضريبة المدخلات المتكبدة عن التأمين الصحي المقدم إلى الأسر وفقاً للفقرة (2) أعلاه لن تكون قابلة للاسترداد.

وفي المقابل، إذا نص القانون على وجوب توفير تأمين صحي لأفراد أسرة الموظف، فسيتم التعامل معه بموجب الفقرة 1 أعلاه، وستكون ضريبة المدخلات التي تتكبدها الأعمال قابلة للاسترداد.



4.4.2. تأمين العقارات

تفادياً للشك، لا يُعامل توريد التأمين المتعلق بالعقار على أنه "خدمة مرتبطة بالعقار" لأغراض قواعد مكان التوريد التي نص عليها البند (7) من المادة (30) من قانون ضريبة القيمة المضافة. وبالتالي، يجب تحديد مكان توريد التأمين المرتبط بالعقار على أساس القواعد العامة المتعلقة بمكان التوريد، أي بالرجوع إلى مكان إقامة المورد¹⁶.

في حال تمّ تصدير التأمين، أي في حال كان متلقي خدمة التأمين على العقار ليس لديه مكان إقامة في الدولة أو في أي من الدول المطبقة، فيجب أن تخضع الخدمة لنسبة الصفر¹⁷.

يرجى العلم أنه في حال تمّ توفير التأمين ضمن رسوم الخدمة الخاصة بالعقار، فمن المرجح أن يرتبط ذلك بالعقار لأغراض مكان التوريد وفقاً للمادة (21) من اللائحة التنفيذية. في مثل هذه الحالة، يتم تحديد مكان التوريد دون الرجوع إلى مكان إقامة المورد، ولكن بالرجوع إلى مكان وجود العقار المعني.

- ولتطبيق ذلك، يجب أن يكون التأمين جزءاً من توريد واحد مركب، وألا يكون التأمين هو المكون الرئيسي للتوريد، و
- أ. ألا يقوم المورد بتحديد وفرض سعر منفصل لمكونات الخدمة المختلفة؛ و
- ب. أن يتم توريد التأمين والمكونات الأخرى، مثل الصيانة والتصليح والتنظيف وما إلى غير ذلك، من خلال مورد واحد.

4.4.3. الوكلاء

إذا تصرف وكيل أو وسيط التأمين نيابة عن المؤمن فيما يتعلق بإحدى معاملات التأمين بصفة وكيل مُصرّح عنه، تحدث عموماً التوريدات الآتية:

- تقوم شركة التأمين بتوريد التأمين إلى المؤمن عليه وتتقاضى قيمة التأمين من المؤمن عليه. سيخضع هذا التوريد لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية (ما لم يكن التأمين مشمولاً بإحدى الاستثناءات الموضحة أعلاه).
- يقوم الوسيط بتحصيل قيمة التأمين (التي قد تكون مدفوعة على أقساط) من الطرف المؤمن عليه نيابة عن شركة التأمين. لا يعتبر هذا توريداً لغايات ضريبة القيمة المضافة.
- مع ذلك، سيتقاضى الوسيط رسماً (أو أتعاباً) من شركة التأمين أو المؤمن عليه نظير الخدمات التي يقدمها. يعتبر هذا التوريد خاضعاً لضريبة القيمة المضافة إما بالنسبة الأساسية أو بنسبة الصفر، وقد يكون خارج نطاق الضريبة، استناداً إلى قواعد مكان التوريد.
- وأخيراً، يقوم الوسيط بتحويل قيمة التأمين إلى شركة التأمين (وقد يقوم بخصم عمولته). لا يعتبر هذا توريداً لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

إذا كان الوسيط يعمل باسمه - أي كوكيل غير مُصرّح عنه - يتحول التسلسل الموضح أعلاه إلى مجموعة من التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة.

4.4.4. شركات التأمين - خصم التكاليف المطالب بها

عند قيام شركة التأمين بسداد أحد الدفعات المتعلقة بتوفير بعض السلع أو الخدمات بموجب عقد التأمين - على سبيل المثال استبدال منتج أو تصليح أحد الأصول - فسيكون السؤال الذي يطرح نفسه هو "من يحق له استرداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة؟".

16 المادة 29 من القانون

17 المادة 31 (1) من اللائحة التنفيذية



يجب تطبيق المبادئ التالية فيما يتعلق بتحديد الطرف الذي يحق له استرداد الضريبة المتكبدة:

- إذا دفعت شركة التأمين مبلغاً إلى الطرف المؤمن عليه كتعويض عن التكاليف المتكبدة من قبل المؤمن عليه (لتصليح سيارة مثلاً)، فيحق للمؤمن عليه استرداد ضريبة المدخلات المتعلقة بتلك التكاليف (رهنأ بقواعد الاسترداد العادية).
- إذا تحملت شركة التأمين تكلفة شراء السلع والخدمات بنفسها، فيحق لشركة التأمين استرداد ضريبة المدخلات المتعلقة بتلك التكاليف.

5. آليات تجزئة ضريبة المدخلات

5.1 المنهجية العامة لجميع الآليات

5.1.1 اختبار عادل ومعقول

في جميع الحالات، يجب أن يعكس استرداد ضريبة المدخلات المتعلقة بالنفقات، الاستخدام الفعلي لتلك النفقات، أو أن يتم تحديده من خلال بديل مناسب (أي من خلال آليات تجزئة ضريبة المدخلات).

وكلما كانت هناك حاجة لتجزئة ضريبة المدخلات المتعلقة جزئياً بتوريدات مختلفة والتي يحمل كل منها حقاً مختلفاً في الاسترداد، فقد يكون هناك خطر ملازم وهو أن الآليات التي تجري بها التجزئة والنتائج الناجمة عنها لا تمثل بالضرورة الاستخدام الفعلي.

وفي هذا الصدد، يجب على كافة الأعمال الحرص على استخدام آلية لتجزئة ضريبة المدخلات تكون عادلة ومعقولة بالنسبة للظروف الخاصة بها. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، يجب على الأعمال أن تتخذ خطوات لضمان تحديد واعتماد آلية بديلة. وسوف تقوم الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") بدراسة نتائج آليات تجزئة ضريبة المدخلات المستخدمة من قبل الأعمال بدقة كجزء من برنامج الامتثال الخاص بها، وعند الضرورة، ستقوم الهيئة بالتدخل لضمان الحصول على نتائج عادلة ومعقولة.

5.1.2 الخطوة 1: التخصيص المباشر

في جميع الحالات ولكل فترة ضريبية، فإن ضريبة المدخلات التي من الممكن أن تكون متعلقة كلياً بأي توريد محدد، يجب تخصيصها إلى ذلك التوريد واستردادها أو منع استردادها على نحو مناسب. وهذا ما يُعرف بالتخصيص المباشر.

إن أي ضريبة مدخلات لا يمكن تخصيصها بالكامل على هذا النحو يجب تجزئتها بإحدى آليات تجزئة ضريبة المدخلات لتحديد الجزء الذي يمكن استرداده والجزء الذي لا يمكن استرداده. ويجوز للأعمال الاختيار بين استخدام الآلية الأساسية لتجزئة ضريبة المدخلات (انظر الخطوة 2 أدناه) أو تقديم طلب والحصول على موافقة الهيئة الاتحادية للضرائب (الهيئة) لتطبيق آلية خاصة لتجزئة ضريبة المدخلات لإجراء التجزئة اللازمة. والمتاحة من خلال دليل تجزئة ضريبة المدخلات: الآليات الخاصة).

وعلى الرغم من إمكانية تطبيق الآلية الأساسية على معظم ظروف الأعمال، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون الحال كذلك دائماً. ومع ذلك، يجب فقط على الأعمال تقديم طلب إلى الهيئة لاستخدام آلية خاصة لتجزئة ضريبة المدخلات إذا أثبتت قبل ذلك أن الآلية الأساسية لتجزئة ضريبة المدخلات لن تعطي نتيجة عادلة ومعقولة في سياق الظروف الخاصة بتلك الأعمال.

5.1.3 الخطوة 2 - الآلية الأساسية - تخصيص ضريبة المدخلات المتبقية

على أساس شهري أو ربع سنوي (كما هو مطبق) سيتم تجزئة ضريبة المدخلات التي لا يمكن تخصيصها كلياً وفقاً للخطوة 1 (ويشار إليها عادة بعبارة "ضريبة المدخلات المتبقية") بين التوريدات التي يُسمح باسترداد ضريبة المدخلات عنها والتوريدات التي لا يُسمح باسترداد ضريبة المدخلات عنها على النحو الآتي:



1. تحديد نسبة الاسترداد كنسبة مئوية¹⁸:

ضريبة المدخلات المخصصة مباشرة لتوريدات تتيح حق استرداد الضريبة خلال الفترة المعنية
إجمالي ضريبة المدخلات المخصصة مباشرة لتوريدات تتيح حق استرداد الضريبة خلال الفترة المعنية وضريبة
المدخلات التي لا يمكن استردادها خلال الفترة الضريبية المعنية

2. تطبيق نسبة الاسترداد على ضريبة المدخلات المتبقية:

ضريبة المدخلات المتبقية × نسبة الاسترداد % = ضريبة المدخلات المتبقية المخصصة لتوريدات يمكن استرداد
الضريبة عنها

3. تتم معاملة الضريبة المتبقية المخصصة للتوريدات على أنها قابلة للاسترداد على النحو المعتاد (مع إدراجها في
الإقرار الضريبي للفترة الضريبية التي تم إجراء الحسابات فيها).

4. في الفترة الضريبية الأولى التي تلي نهاية السنة الضريبية السابقة¹⁹، يجب إجراء حسابات تسوية للسنة الضريبية
السابقة باستخدام المنهجية الواردة أعلاه. ويُعرف ذلك باسم "التسوية السنوية" ويمكن أن ينتج عنه زيادة أو نقصان
في قيمة ضريبة المدخلات التي تم اعتبارها قابلة للاسترداد في السابق على أساس ربع سنوي أو شهري وفقاً
للفقرة (3).

5. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان هناك فرق بين ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد المحتسبة وفق الآلية الموضحة
في هذا البند، وبين ضريبة المدخلات التي من الممكن أن تكون قابلة للاسترداد إذا تم احتسابها على أساس
الاستخدام الفعلي للسلع أو الخدمات، وكانت قيمة هذا الفرق تزيد عن 250,000 درهم في أي سنة ضريبية، فإنه
يجب على الخاضع للضريبة تعديل ضريبة المدخلات فيما يتعلق بهذا الفرق. يجب إجراء التعديل في الفترة
الضريبية الأولى التي تلي نهاية السنة الضريبية ذات الصلة. أما إذا كان الفارق أقل من 250,000 درهم، فلا
حاجة لإجراء تعديل.

18 ملاحظة: يتم التعبير عن نسبة الاسترداد كنسبة مئوية ويتم تقريبها إلى أقرب عدد صحيح

19 تختلف اعتماداً على الفترات الضريبية للشخص.



الملحق أ

المعاملة الضريبية المطبقة على رسوم التأمين

أنواع التأمين	المعاملة المطبقة على الرسوم
<p>التأمين العام تأمين المركبات تأمين العقارات التأمين ضد الحرائق والسرقات تأمين المحتويات</p>	<p>أقساط التأمين – تخضع للنسبة الأساسية إذا كان المتلقي مقيماً في الإمارات العربية المتحدة؛ كما أنها تخضع لنسبة الصفر إذا كان المتلقي مقيماً خارج الدول المطبقة وكان خارج الإمارات ولم يتم استلام خدمات التأمين من قبل أي شخص في الدولة والذي لا يكون قادراً على استرداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة.</p>
<p>التأمين على الحياة الأفراد المجموعات وثائق التأمين المرتبطة بالاستثمار تأمين على الحياة بأقساط سنوية التأمين لأجل</p>	<p>في جميع الحالات: <ul style="list-style-type: none"> يعفى هذا النوع من التأمين من الضريبة إذا كان المتلقي مقيماً في الدولة؛ يخضع هذا النوع من التأمين لنسبة الصفر إذا كان المتلقي مقيماً خارج الدول المطبقة وكان خارج الإمارات ولم يتم استلام خدمات التأمين من قبل أي شخص في الدولة والذي لا يكون قادراً على استرداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة. </p>
<p>خدمات النقل الدولي التأمين على الشحنات الجوية /البحرية نقل الركاب</p>	<p>أقساط التأمين – تخضع الأقساط لنسبة الصفر إذا كانت متعلقة بخدمات النقل الدولي فقط، وليس بتأمين السفر.</p>
<p>تأمين السفر</p>	<ul style="list-style-type: none"> يخضع هذا النوع من التأمين إلى النسبة الأساسية إذا كان المتلقي مقيماً في الإمارات؛ يخضع هذا النوع من التأمين لنسبة الصفر إذا كان المتلقي مقيماً خارج الدول المطبقة وكان خارج الإمارات ولم يتم استلام خدمات التأمين من قبل أي شخص في الدولة والذي لا يكون قادراً على استرداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة.
<p>أخرى التأمين ضد الغير التأمين الطبي التأمين ضد الحوادث التأمين ضد المسؤولية العامة</p>	<ul style="list-style-type: none"> يخضع هذا النوع من التأمين إلى النسبة الأساسية إذا كان المتلقي مقيماً في الإمارات؛ يخضع هذا النوع من التأمين لنسبة الصفر إذا كان المتلقي مقيماً خارج الدول المطبقة وكان خارج الإمارات ولم يتم استلام خدمات التأمين من قبل أي شخص في الدولة والذي لا يكون قادراً على استرداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة.
<p>إعادة التأمين</p>	<p>تطبق ذات المبادئ العامة الموضحة أعلاه.</p>